الأمم المتحدة
S/2015/648
مجلس الأمن
Distr.: General
26 August 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بموجب الفقرة (أ) من مرفق القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤).

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذا التقرير وإصداره كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرارد **فان بوهمن**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

280815 270815 15-08707 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات

أرفق طيه التقرير السادس لفريق الرصد المقدم عملا بمرفق القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤).

وأود أن أُثني بصورة خاصة على الخبراء الذين قاموا بالجزء الأكبر من العمل في أفغانستان لإعداد هذا التقرير والتقارير السابقة، إلى جانب المساهمة الرائعة لموظفٍ للأمم المتحدة يتولى دعم عملنا بشأن أفغانستان. ولا يزال العمل الجبار الذي يؤدونه في أفغانستان وحولها، في ظروف خطرة جدا، يشكل الأساس الذي يستند إليه فريق الرصد في مهامه للإبلاغ والتحليل وتقديم التوصيات.

ويشير فريق الرصد إلى أن اللغة الأصلية للتقرير هي الإنكليزية. وقد سُجلت التوصيات الثلاث التي رفعها الفريق بالخط الداكن تيسيرا للرجوع إليها.

(توقيع) ألكسندر **إيفانز**
منسق فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ
الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)

التقرير السادس لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدّم عملا بالقرار ٢١٦٠ (٢٠١٤) المتعلق بحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يشكلون تهديدا للسلم والاستقرار والأمن في أفغانستان

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أفغانستان منذ نشر التقرير الأخير لفريق الرصد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/2014/888). ويجري الهجوم الربيعي لحركة طالبان على قدم وساق، وتظهر دلائل على زيادة مستوى التنسيق، بما في ذلك مشاركة مقاتلين إرهابيين أجانب. ولم تتمكن الحركة حتى الآن من التغلب على حالة الجمود العسكري السائدة في الميدان، على الرغم من الجهود المتزايدة التي بذلتها.

وقد ملأت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس غاني جميع المناصب الوزارية في المجال الأمني. وتواصل القوات الأفغانية تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة بمفردها، حيث استعادت السيطرة موقتا على أحد مقار المقاطعات الأربعة التي ظلت تحت سيطرة طالبان لعدة سنوات (مقر نوي بمقاطعة غزني). بيد أن طالبان تمكنت من اجتياح بعض مراكز المقاطعات بصورة مؤقتة والسيطرة عليها لفترات تصل إلى ثلاثة أيام. ويظل هنالك شرطان أساسيان لا بد من الوفاء بهما لتعزيز السلام والأمن والعملية السياسية في أفغانستان. أولهما استمرار الدعم المالي الخارجي، ولا سيما الدعم المقدم لقوات الأمن والدفاع الوطني الأفغانية. والشرط الثاني هو وجود درجة عالية من ثقة الجمهور الأفغاني في المؤسسات الحكومية.

أما على الجبهة السياسية فتعاني قيادة حركة طالبان من انقسامات متزايدة بخصوص مسألة التعامل مع الحكومة الأفغانية. فقد ترددت القيادة العليا بخصوص هذه المسألة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥، قبل أن تقرر إعطاء الأولوية للنهج العسكري، مع السماح في نفس الوقت لبعض العناصر بالشروع في اتصالات مع جهات أفغانية غير تابعة لحركة طالبان، ولكن ليس مع الحكومة. أما المتشددون الذين كانوا قد انتظموا في الماضي في جماعات منشقة، فيميلون الآن إلى إعلان ولائهم عوضا عن ذلك لـ ”ولاية خراسان“ التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام (QDe.115) (أُدرجت في القائمة بوصفها تنظيم القاعدة في العراق).

(أ) أفاد فريق الرصد في تقريره الرابع بأن القوات الحكومية الأفغانية تسيطر على جميع مراكز المقاطعات باستثناء أربعة، من بينها مركز نوى بمقاطعة غزني (انظر الوثيقة S/2014/402، الفقرة ٣).

المحتويات

الصفحة

موجز ٢

أولا – قاعدة الأدلة ٣

ثانيا – السياق السياسي ٥

ثالثا – المصالحة ٧

رابعا – حالة حركة طالبان ٨

خامسا – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ١٠

سادسا – تنظيم القاعدة والمرتبطون به ١٢

سابعا – نتائج الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ١٣

ثامنا – قائمة الجزاءات وتعهدها ١٣

تاسعا – تنفيذ الجزاءات ٢٠

عاشرا – عمل فريق الرصد ٢٢

المرفق

الهيكل التنظيمي لحركة طالبان ٢٣

أولا – قاعدة الأدلة

١ – زار الفريق أفغانستان أربع مرات قُبيل إعداد هذا التقرير، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير، وآذار/مارس، وأيار/مايو ٢٠١٥. وتكلم كبار المسؤولين الحكوميين الأفغان أمام اللجنة في جلسة استثنائية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. ولا يزال الفريق يتلقى معلومات رسمية مستكملة عن الحالة الأمنية. وتلقى الفريق أيضا معلومات من الدول الأعضاء عن الحالة في أفغانستان، كما زار ثلاث دول مجاورة هي باكستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وعلاوة على ذلك التقى الفريق بمسؤولين أفغان خارج أفغانستان، بالإضافة إلى تفاعله المستمر مع البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

ثانيا – السياق السياسي

الهجوم الربيعي لحركة طالبان أفغانستان

٢ – نفذت قوات الأمن الأفغانية خلال شتاء ٢٠١٤-٢٠١٥ سلسلة من العمليات التي استهدفت قوات طالبان. وأفاد مسؤولون حكوميون أفغان بأن الحضور المتزايد للمقاتلين الأجانب كان ملحوظا أثناء تلك العمليات. فقد أَسرت القوات الأفغانية مقاتلين أجانب وأفراد أُسرهم المرافقين لهم في عدة مواقع. وأعلنت أغلبية الأسرى أنهم كانوا سابقا في شمال وزيرستان بباكستان، ثم غادروا بسبب عملية ''ضرب عذاب'' التي شنها الجيش الباكستاني. وأبرزُ الأسرى من المقاتلين المنتمين إلى لحركة الإسلامية لأوزبكستان (QDe.010). وإلى حركة طالبان باكستان (QDe.132). وقد بدأ عدد كبير من أعضاء الجماعتين إعلان ولائهم للدولة الإسلامية في العراق والشام (QDe.115)[(١)]. ويرفعون الأعلام السوداء التي كانت في السابق من علامات تنظيم القاعدة(QDe.004). وأفادت التقارير أيضا بأن جماعة لشكر طيبة (QDe.118) كثفت نشاطها في ولايات ننغرهار وكونار ونورستان.

٣ – ونتيجة لذلك أصبح التمرد أكثر تنوعا ويشمل الآن عددا كبير من المقاتلين من آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز وباكستان. وشن طالبان هجمات في عدة ولايات خاضعة لسلطة فيلق واحد في الجيش، بأمل إرباك الفيلق وإنهاكه.

٤ – وقد أعلنت طالبان هجومها الربيعي الجديد المسمى ''عزم'' في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بالاقتران مع هجمات متزامنة تقريبا شنتها الحركة في ٢٢ ولاية في اليوم نفسه.

(١) ورد اسمها في القائمة بوصفها تنظيم القاعدة في العراق.

وشنت هجمات كبيرة خارج المناطق والولايات التي تتمركز فيها عادة وهي فراه وقندز وبدخشان. وقد أفاد مسؤولو الأمن في أفغانستان بأن الهجوم الجاري يتميز بتخطيط استراتيجي ذي نوعية أعلى بكثير، وبجودة تنفيذه التكتيكي من قِبل جماعات حركة طالبان، بينما يتولى المقاتلون الأجانب دور مضاعفة القوة. وفي مختلف الولايات، مثل ولايتي قندز وبدخشان، أجرى طالبان تحليلا دقيقا للظروف المحلية وكيفوا أساليبهم للاستفادة بصورة كاملة من الثغرات الأمنية ومن الصراعات المحلية. وأدى ذلك إلى نجاحات تكتيكية في البداية، غير أنه لم يتضح بعدُ ما إذا كانت الحركة ستتمكن من إدامة المكاسب التي حققتها خلال أشهر الصيف.

٥ - وفي ظل الظروف الراهنة يظل هنالك سيناريوهان ممكنان لنتيجة موسم القتال الحالي. ففي السيناريو السلبي، ليس من المستحيل أن تسيطر طالبان على مزيد من المقاطعات في شمال أفغانستان، لا سيما في ولاية بدخشان[٢]. ومن أسباب القلق الإضافية استمرار الأعمال القتالية المكثفة في عدة مقاطعات بولاية ننغرهار[٢]. وفي حين لا تشكل هذه المكاسب انقلابا استراتيجيا لحالة الجمود العسكري السائدة في أفغانستان، فإن السيطرة المستمرة على مقاطعات إضافية[٣] ستشكل انتصارا دعائيا للمتمردين، وبالتالي نكسة جزئية لنهج الاستتراف البطيء للتمرد الذي لوحظ اتباعه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال غيرَ معروفٍ الأثرُ الذي يمكن أن يتركه هذا الانتصار الدعائي على مدى استعداد قيادة طالبان للدخول في مفاوضات مُجدية مع حكومة أفغانستان في نهاية المطاف. ونظرا لكون القيادة العليا الحالية مترددة في الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة (انظر الفرع الرابع من هذا التقرير)، يبدو من المرجح أن يتم في هذا السيناريو تأجيل بدء المفاوضات المباشرة مرة أخرى.

٦ - وفي سيناريو أخر أكثر إيجابية، ستتمكن قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية من استعادة المقاطعات المتنازع عليها حاليا في شمال البلد وشرقه والاحتفاظ بها. وتفيد البيانات التي قدمتها إلى الفريق الجهات المتحاورة معه في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في بداية عام ٢٠١٥ بأن حركة طالبان مستعدة لتكبد خسائر كبيرة في الكفاح من أجل السيطرة على هذه المقاطعات. وسيشكل تطور من هذا القبيل نكسة واضحة لقيادة الحركة. وستخرج حركة طالبان من موسم القتال الحالي وقد مُنيت بهزيمة دعائية. ومن شأن هذا

(٢) المناقشات التي أجراها فريق الرصد مع المسؤولين الأمنيين الأفغان في أيار/مايو ٢٠١٥.

(٣) لم يتمكن طالبان من السيطرة بصورة مستمرة إلا على مقاطعتين خلال السنتين الماضيتين، اثنتان منهما في جنوب أفغانستان والأخريان في شرقها.

السيناريو أن يعزز موقف الأقلية داخل قيادة طالبان التي تنادي ببدء عملية مفاوضات مُجدية، إذا استطاعت تلك الأقلية الاستدلال بعدم تحقيق نجاح في الجهود العسكرية للتمرد (انظر الفرع الرابع من هذا التقرير).

٧ - وفي كلتا الحالتين يظل استمرار الدعم الدولي عاملا حاسما للنجاح، وفقا لتقييم كبار مسؤولي قوات الدفاع والأمن الوطني الذين تحاور معهم فريق الرصد. وسيكتسي استمرار الدعم المالي الخارجي لقوات الدفاع والأمن الوطني بصفة خاصة أهمية بالغة. وسيواصل فريق الرصد رصد التقدم المحرز في موسم القتال الحالي وإفادة اللجنة بانتظام بما يستجد من معلومات.

ثالثا - المصالحة

٨ - لقد جعلت الحكومة الأفغانية الجديدة عملية السلام أولويتها. وأعطى الرئيس أشرف غاني الأولوية للتعاون مع باكستان ودول الخليج الرئيسية سعيا لتحقيق هذا الهدف. بيد أن حركة طالبان لا تزال منقسمة بخصوص ما إذا كانت المصالحة أمرا مرغوبا فيه أصلا.

٩ - فبعض عناصر طالبان المرتبطة بمجلس شورى كويته[٤] تواصل الدعوة إلى الحوار السياسي. وقد أفادت الجهات الأفغانية المتحاور معها بأن هؤلاء الأفراد يُقيمون قضيتهم على عدد من الحجج. فبعضهم يشير إلى الوضع العسكري المفجع في ولايتي قندهار وهلمند، وإلى الكيفية التي تعززت بها سلطة القبائل والشبكات المناوئة نتيجة للمواجهة العسكرية المستمرة. ويشير آخرون إلى ما تلاقيه حركة طالبان من صعوبة في الانفلات من المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها في الجنوب، بل ويتساءل البعض عما إذا كان بوسع النجاح العسكري في الجنوب بمفرده أن يحقق النصر. ويُعرب دعاة الحوار السياسي هؤلاء عن استعدادهم لتقبل تسوية متفاوض عليها من خلال عملية إقليمية تشمل باكستان.

١٠ - وفي الوقت نفسه تقترح مجموعة صغيرة أخرى من قادة طالبان إجراء محادثات مباشرة بين الحركة والحكومة الأفغانية. ويترأس هذا التيار طيب أغا، ويشمل أشخاصا مرتبطين بالجماعة التي تقيم حاليا في الدوحة.

١١ - وقد أفاد مسؤولون حكوميون أفغان بأن بعض كبار زعماء الحركة- ولا سيما المُلا محمد عباس آخوند (TAi.066) - أبدوا تقبلهم في البداية للمبادرات التي قامت الحكومة

(٤) يمثل مجلس شورى كويته و مجلس شورى بيشاور مفهوما تحليليا لا جغرافيا. ويشير المصطلحان إلى شبكتين لزعماء طالبان الذين أمضوا بعض الوقت في كويته وبيشاور كلاجئين. ويعتبر أعضاء ''مجلس شورى كويته'' أنفسهم أقرب إلى مجلس قيادة طالبان من أعضاء شبكة حقاني أو أعضاء ''مجلس شورى بيشاور''.

الأفغانية الجديدة عبر باكستان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلن ممثلون لـ ''مجلس شورى كويته'' – منهم الملا غل آغا اسحاقزي (TAi.147) الذي يرأس حاليا اللجنة المالية لطالبان – أنهم يسعون أيضا للتوصل إلى نهاية متفاوض عليها للنزاع[٥].

١٢ - غير أن كبار المسؤولين الحكوميين الأفغان المتحاور معهم صرحوا بأن كبار قادة طالبان أوضحوا لاحقا في آذار/مارس ٢٠١٥ أنه لن تُجرى أية محادثات مع الحكومة الأفغانية. وقد اتخذ هذا الموقف الملا أختر محمد منصور (TAi.011) وأيده في ذلك الملا عبد القيوم ذاكر (غير مدرج)[٦]، والملا عبد الرزاق آخوند لا لا آخوند (TAi.053)، والملا عبد المنان نيازي (TAi.097)، ومولاوي عبد الكبير محمد جان (TAi.003) قائد مجلس شورى بيشاور[٧].

١٣ - غير أن الفريق أُبلغ أيضا بأن الملا أختر محمد منصور قرر أن تُتاح لأعضاء اللجنة السياسية لطالبان – المتمركزة حاليا في الدوحة – في الوقت الراهن حرية عقد اجتماعات مع الأفغان ''بصفتهم الشخصية''. وتفيد المعلوماتُ المقدمة إلى فريق الرصد والتقاريرُ الإعلامية بأن اجتماعا واحدا من هذا القبيل على الأقل عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥[٨]. وشمل ذلك الاجتماع شخصيات كبيرة من أعضاء المجلس الأعلى للسلام، وتبعه إصدار بيان رسمي لطالبان[٩]. وقد أعربت اللجنة السياسية خلال هذه الاتصالات عن موقف مفاده أن وجود

(٥) وفقا لتقييم فريق الرصد، يمكن أن يُفسَّر عدم اتخاذ الملا أختر محمد منصور شاه محمد (TAi.011) أي إجراء عملي لصد الجماعة التابعة للملا غل آغا اسحاقزي (TAi.147)، على الرغم من الموقف الانتقادي الذي اتخذه حيال المفاوضات (انظر أدناه)، بكون الملا غل آغا اسحاقزي، كبير المديرين الماليين للحركة، ضالعا في هذا المشروع. وقد يكون غل آغا اسحاقزي مدفوعا بدوره، فيما أبداه مؤخرا من استعداد للتفاوض، بمسؤوليته عن الشؤون المالية للحركة. ويبدو أن الوضع الراهن مشابه لما كانت عليه الأمور في عام ٢٠١٠، عندما بدأ عبد الواسع معتصم آغا (شطب اسمه من القائمة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢)، الذي كان في ذلك الوقت المسؤول المالي الأعلى لحركة طالبان، الدعوة بدوره إلى إجراء مفاوضات.

(٦) تصالح قيوم ذاكر مع أختر منصور في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إثر حدوث خلافات بينهما بشأن أداء قيوم ذاكر كقائد عسكري. وكان منصور قد عمل على إبعاده بسبب فشله في تعطيل الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الأفغانية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ تعطيلا كبيرا.

(٧) ليست عبارة ''مجلس شورى بشاور'' عبارة جغرافية، بل هي مفهوم تحليلي يصف مجموعة من قادة طالبان.

(٨) انظر على سبيل المثال: Pugwash Conference on Science and World Affairs, "Report of a 2-day Pugwash meeting on Security in Afghanistan", Qatar, 2 to 3 May 2015.

(٩) انظر على سبيل المثال النص الكامل للبيان الذي أدلى به وفد المكتب السياسي للإمارة الإسلامية خلال مؤتمر باجواش للعلوم والشؤون الدولية، المنشور في الموقع الشبكي لطالبان في ٧ أيار/مايو ٢٠١٥.

الأجانب هو بمثابة استمرار للحرب في أفغانستان. ويواصل ممثلو طالبان عرض شروط مسبقة جديدة للدخول في أي شكل من أشكال التفاوض مع الحكومة[١٠].

رابعا - حالة حركة طالبان

١٤ - يبدو أن المزيد من التغييرات قد طرأ على الهيكل الداخلي لحركة طالبان منذ صدور التقرير الأخير. فبدلا من الحديث عن ''مكتب تعدين'' مستقل، يشار حاليا إلى ''جهاز جمع الإيرادات الخاصة وإدارتها''. ومن المرجح أن يعكس هذا التطور الدور المتنامي الذي يؤديه جمع الأموال محليا من عمليات التعدين وعن طريق الابتزاز.

١٥ - ويبدو أن اللجنة العسكرية لحركة طالبان قد أعيدت هيكلتها في تسع قيادات فرعية إقليمية. ويجري حاليا إنشاء خمس وحدات للتدخل السريع تابعة للحركة، ويُتوخى أن تغطي كل واحدة منها ثلاث ولايات بقوام يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ مقاتل. وتفيد التقارير بأن إحدى تلك الوحدات تغطي ولايات هيرات وفراه ونيمروز، فيما تغطي وحدة أخرى ولايات هلمند وقندهار وأوروزغان. وتخضع هذه القوات مباشرة لإمرة كبار قادة الحركة الذين يعملون أيضا بوصفهم حكام الظل في ولايات رئيسية، ومنهم عبد القيوم ذاكر، وسراج الدين جلال الدين حقاني (TAi.144) وقاري باريال (غير مدرج).

١٦ - وما زالت الجماعات المنشقة مثل حركة فدائيي محاذ[١١] تواصل أنشطتها. وتزعم بعض تقارير قوات الأمن الأفغانية أن حركة فدائيي محاذ أعلنت بدورها الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بيد أن التصريحات الواردة مؤخرا في موقعها الإلكتروني تشير إلى أنها ما زالت تروج لأنشطتها مستخدمة اسمها الأصلي[١٢]. وبالإضافة إلى تعرض مكتب اللجنة السياسي لحركة طالبان في قطر للتهديد، تعرض حبيب الرحمان حكمتيار، نجل قلب

(١٠) أورد الموقع الشبكي لطالبان في ٧ أيار/مايو ٢٠١٥ تحت العنوان ''Islamic Emirate believes in intra-Afghan dialogue'' عدة شروط مسبقة لإجراء محادثات مع الحكومة. وطالب المقال بإنهاء وجود القوات الأجنبية واعتبرها ''الاحتلال''؛ واعتبر نظام الجزاءات الصادر في عام ١٩٨٨ ''قائمة سوداء''؛ وأوامر القبض الدولية ''قائمة مكافآت''؛ وعناصر طالبان التي لا تزال محتجزة ''سجناء سياسيين''. وطالب المقال أيضا بإنشاء مكتب في قطر يقوم مقام ''العنوان الرسمي للإمارة الإسلامية''.

(١١) حملت حركة فدائيي محاذ في السابق أيضا اسمي دا فيدايانو محاذ و جبهة داد الله.

(١٢) تبنى الموقع الشبكي لحركة فدائيي محاذ الهجمات التي ارتكبت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ ضد قوات الأمن الأفغانية في ولايات جوزجان، وساري بول، وقندز.

الدين حكمتيار (QDi.088) لتهديد آخر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بدعوى تواطئه مع الحكومة[١٣].

١٧ - وما زالت شبكة حقاني (TDe.012) تواصل أنشطتها كمكون من مكونات التمرد، على الرغم من الجهود العسكرية المتواصلة التي تبذلها باكستان وتستهدف بعض مراكز أنشطة شبكة حقاني، ولا سيما من خلال حملتها العسكرية في شمال وزيرستان بباكستان. وكان اعتقال أنس حقاني (غير مدرج) وحافظ رشيد (غير مدرج) في نهاية عام ٢٠١٤ عملية ناجحة جدا قام بها جهاز الأمن والمخابرات الأفغاني وشكلت ضربة موجعة لهذه الشبكة. ومع ذلك فإن سلسلة الهجمات الحالية في كابل تظهر على ما يبدو أن شبكة حقاني لم تُضعَف إلا بشكل مؤقت. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المستبعد جدا في الوقت الحالي أن تشارك شبكة حقاني والجماعات المنشقة، مثل حركة ''فدائيي محاذ''، في عملية المصالحة مع الحكومة الأفغانية أو أن تلتزم بها.

خامسا - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٨ - إن عدد الجماعات والأفراد الذين يشهرون إما ولاءهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو تعاطفهم معه آخذ في الازدياد في عدة ولايات في أفغانستان. وتفيد تقديرات قوات الأمن الأفغانية التي أبلغ بها فريق الرصد بأن حوالي عشرة في المائة من الناشطين في التمرد الذي تسيطر عليه حركة طالبان هم من المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية. بيد أن هذه النسبة ليست ثابتة، فالولاءات والتصريحات تتغير خلال موسم القتال الحالي. ومع ذلك، فمن الجلي أن علامة تنظيم الدولة الإسلامية تنتشر انتشارا واسعا وسريعا، حيث أفادت مصادر حكومية أفغانية بمشاهدة جماعات تحمل شكلا من أشكال تلك العلامة أو تعلن تعاطفها مع التنظيم في ٢٥ ولاية في أفغانستان. وقد أبلغت قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية بأنها وجدت أو رصدت جماعات منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في ولايات أوروزغان، وبادغيس، وباكتيا، وباكتيكا، وبدخشان، وبلخ، وتخار، وجوزجان، وخوست، وزابل، وساري بول، وغزني، وغور، وفرياب، وفراه، وقندز، وقندهار، وكابيسا، وكونار، ولوغار، ونغرهار، ونورستان، وهلمند، وهيرات، ووردك.

(١٣) مقالة غير موقعة نشرت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ في الموقع الشبكي لحركة فدائيي محاذ تحت العنوان "Someone for friendship and someone for enmity" (''شخص للصداقة وآخر للعداوة'')، مرفقة بصورة نجل قلب الدين حكمتيار بمعية أفراد من الشرطة الأفغانية.

١٩ - ووفقا لإفادات عدد من المسؤولين الأمنيين الأفغان، يمكن تصنيف الجماعات التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان إلى ثلاث فئات: العدد الأكبر من الأفراد المجندين هم أتباع جماعات متمردة موجودة أصلا، وبعضهم ساخط على القيادة المركزية لحركة طالبان. ومن الأمثلة على ذلك حالة عبد الروف خادم (TAi.025) الذي كان قد غيَّر في السابق انتماءه الديني واصطدم مرارا مع قيادات حركة طالبان. وشغل خلال فترة نشاطه المتسمة بالاضطراب منصب حاكم الظل في ولاية أوروزغان غير ما مرة. وترأس أيضا لجنة الاستخبارات في حركة طالبان، كما شغل منصب المستشار الخاص للملا محمد عمر. وتفيد التقارير بأنه زار العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ولدى عودته انضم إليه أتباع من طالبان في ولايتي هلمند وفراه بعد أن دفع لهم مبالغ مالية كبيرة. وهناك فرد آخر هو عبد الرحيم مسلم دوست (غير مدرج) كان عضوا هامشيا في حركة طالبان قبل إعلان ولائه لتنظيم الدولة الإسلامية. ويستخدم هؤلاء الأفراد ''العلامة'' الجديدة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق كسمة مميزة يمكنهم أن ينتظموا تحتها وأن يتخذوا لأنفسهم هوية جديدة تتميز عن القيادة ''التقليدية'' لحركة طالبان. أما ثاني أكبر جماعة تعمل تحت لواء التنظيم في أفغانستان فتتكون من مقاتلين فروا إلى داخل أفغانستان بسبب العمليات العسكرية الباكستانية الجارية في المنطقة الحدودية. وكان هؤلاء الأفراد ينتمون في السابق إلى جماعات مثل حركة طالبان باكستان (QDe.132) والحركة الإسلامية لأوزبكستان (QDe.010)، وأعادوا تسمية أنفسهم في الأشهر الأخيرة. وللعديد من هؤلاء الأفراد صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة أو تعاطف معها. وأخيرا، هناك عدد قليل جدا من الأفراد غير الأفغان[١٤] الذين حلوا بأفغانستان مباشرة من العراق والجمهورية العربية السورية والذين يعتبرهم المسؤولون الأفغان نواة أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في البلد.

٢٠ - ورغم أن شتى الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية تشتبك مع القوات الحكومية الأفغانية بشكل منتظم، فنادرا ما تفيد التقارير بوقوع اقتتال بين المجموعات الموالية للتنظيم وبين مكونات أخرى من التمرد. ويفيد المسؤولون الأمنيون الأفغان بأن جماعات موالية للتنظيم تشتبك حاليا مع حركة طالبان في مقاطعة ننغرهار، في إطار التنازع على الموارد المتأتية من إنتاج المخدرات والاتجار بها في الولاية. ومن ناحية أخرى، ففي ولاية لوغار، يبدو أن أفرادا موالين للتنظيم منهمكون في المقام الأول في إنشاء شبكة محلية للاتصال ويمتنعون عن مقاتلة المكونات الأخرى من التمرد العاملة في هذه الولاية. ويبدو أن هذا الأسلوب يكرر ما جرى إبان المرحلة الأولى من تطور التنظيم في الجمهورية العربية السورية.

(١٤) لا يتجاوز عددهم السبعين على أقصى تقدير وفقا للعديد من المسؤولين الأفغان.

٢١ - ووفقا لتقديرات الحكومة الأفغانية، يكمن الهدف الرئيسي للتنظيم في أفغانستان في الوقت الحالي في تجنيد متعاطفين وأتباع وإنشاء شبكة اتصال. ولذلك، فرغم أن قوات الأمن الأفغانية لا تعتبر ظهور مجموعات موالية للتنظيم تهديدا مباشرا متناميا، فهي تواصل رصد الحالة عن كثب باعتبار أن هذه التطورات تشكل تهديدا جديدا محتملا لأفغانستان ولعموم المنطقة على.

٢٢ - ومن الجدير بالذكر أن الصلة القائمة بين الجماعات التي تعلن ولاءها للتنظيم في أفغانستان وبين وسائط الدعاية المركزية للتنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية صلة غير واضحة على ما يبدو. فبينما تقوم الجماعات التي تعتبر نفسها موالية للتنظيم بدعاية داخلية في أفغانستان وباكستان تبلغ فيها عما يقع من هجمات ضد القوات الحكومية، نادرا ما تتناول وسيلة الإعلام المركزية للتنظيم، وهي إذاعة البيان، أخبار تلك الهجمات في تقاريرها المنتظمة عن حالة أنشطة التنظيم وأنشطة الجماعات المنتسبة إليه خارج العراق والجمهورية العربية السورية.

٢٣ - ومع ذلك، لاحظ فريق الرصد زيادة ملحوظة في نوعية الأنشطة الدعائية لحركة طالبان على موقعها الشبكي الرسمي منذ نهاية عام ٢٠١٤. وتحديدا، تحسّن كثيرا أسلوب ومضمون المواد الدعائية للحركة باللغة الإنكليزية، كما يبدو أن تلك المواد صارت موجهة أكثر إلى الجمهور ووسائط الإعلام على الصعيد الدولي. ويتزامن هذا التحسن في النوعية مع بدء الجهود الدعائية ذات الصلة بتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان. وبالتالي، فوفقا للمسؤولين في حكومة أفغانستان الذين تحاور فريق الرصد معهم، يشكل هذا التطور أول مؤشر على المنافسة القائمة بين حركة طالبان والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية. وللأسف فإن هذا يعني أيضا أن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في مجال العلاقات العامة والاتصال على الصعيدين الوطني والدولي تواجه الآن منافسة من خصوم تزداد قدراتهم.

سادسا - تنظيم القاعدة والمرتبطون به

٢٤ - أشار المحاورون الأفغان إلى استمرار وجود جماعات متطرفة مرتبطة بتنظيم القاعدة في المناطق الحدودية من البلد ممن أرغمتهم العمليات العسكرية الباكستانية الجارية على الخروج من المناطق القبلية بباكستان. وأوضح أولئك المحاورون أن هذه الجماعات، وإن كانت لا تشكل كتلة حتى الآن، تسهم في ازدياد انعدام الأمن في المناطق الحدودية، حيث أنها لا تقاتل قوات الأمن الأفغانية فحسب بل تستهدف أيضا مكونات أخرى من التمرد في أفغانستان.

٢٥ - وقد قدر بعض كبار المسؤولين الأمنيين الأفغان أنه لم يطرأ أي تغيير استراتيجي على حالة الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في أفغانستان عموما. فهذه الجماعات لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن في البلد. فهي تضطلع بدور المدرب والميسر، لا سيما فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومن حيث العدد، ما زالت تشكل تلك الجماعات أقلية القوات المقاتلة النشطة في صفوف التمرد بشكل عام. ومن الجوانب المستجدة للتهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة داخل أفغانستان البروز المتزايد لجماعات تعلن ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية، وتدفق المزيد من المقاتلين عبر الحدود مع باكستان هربا من العمليات العسكرية الباكستانية الجارية.

٢٦ - ومنذ بداية عام ٢٠١٥، ازداد ظهور الحركة الإسلامية لأوزبكستان (QDe.010) في جميع أنحاء أفغانستان (انظر الوثيقة S/2014/888، الفقرة ٤٠). وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، اختطفت عناصر تابعة للحركة الإسلامية لأوزبكستان، بالتعاون مع حركة طالبان، ٣١ مسافرا على طريق في ولاية زابل. وجرى فيما بعد مبادلتهم بمقاتلين أجانب كانت القوات الأفغانية قد اعتقلتهم في وقت سابق في ولايتي فرياب وبدخشان. ويُسرت هذه المبادلة بمفاوضات أجراها أفراد محليون تابعون لحركة طالبان في زابل. ويرى المحاورون الأفغان أن ازدياد وجود مقاتلي الحركة في البلد مرده إلى العمليات العسكرية الباكستانية في شمال ولاية وزيرستان (التي زارها الفريق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولاحظ التقدم الكبير الذي أحرزه الجيش الباكستاني بتكلفة كبيرة تكبدتها باكستان). وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مكونات الحركة قد أعادت تسمية نفسها. فعلى سبيل المثال، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥، شكك بيان منسوب إلى عثمان غازي (غير مدرج)، زعيم الحركة الإسلامية لأوزبكستان، في أهلية الملا عمر (TAi.004)[١٥] لقيادة التمرد في أفغانستان، ويبدو أنه حول ولاء التنظيم كله إلى أبي بكر البغدادي (QDi.299)[١٦] وتنظيم الدولة الإسلامية[١٧]. وفي شريط فيديو بثه جناح إعلامي تابع للحركة الإسلامية لأوزبكستان، يظهر طاهر عبد الخليلوفيتش يولداشيف

(١٥) مدرج في القائمة تحت اسم محمد عمر غلام نبي (TAi.004).

(١٦) مدرج تحت اسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QI.A.299).

(١٧) انظر مثلا:

Uzbek Service "Uzbek Group In Afghanistan Pledge Allegiance To Islamic Radio Free Europe/Radio Liberty State", 1 March 2015.

(متوفى، مدرج في القائمة سابقا) وهو يدعو طوال مدة نشاطه إلى إنشاء خلافة أبي بكر البغدادي في أعقاب السقوط النهائي للإمارة الإسلامية برئاسة الملا عمر[١٨].

سابعا - نتائج الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

٢٧ - منذ صدور التقرير الخامس لفريق الرصد، تم إنجاز النتائج التالية.

٢٨ - وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على التوصيات الصادرة عن فريق الرصد في تقريريه الأول والرابع (انظر الوثيقة S/2012/689، الفقرة ٣٣ والوثيقة S/2014/402، الفقرة ٣٦)، ونتيجة لذلك فإن ترجمات غير رسمية لقيودات القائمة وللموجزات السردية لجميع الأفراد المدرجين في القائمة متاحة الآن باللغتين الدارية[١٩] والبشتونية[٢٠]، وذلك على الموقع الشبكي للجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وقد لقي هذا الإنجاز ترحيبا كبيرا من المحاورين الأفغان على المستوى الرفيع ومستوى العمل. وشكلت الترجمات غير الرسمية أيضا أداة قيِّمة لتفاعل فريق الرصد مع قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية في الميدان، مما مكن الفريق من جمع معلومات أكثر تفصيلا عن الأفراد المدرجين في القائمة.

٢٩ - وعقد فريق الرصد أيضا حلقتي عمل اكتسب فيهما عشرات من المشاركين من وزارة الشؤون الخارجية ومن المجلس الأعلى للسلام ومجلس الأمن الوطني، ومن محققي الشرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان، فهما أعمق لنظام الجزاءات ولشتى تدابير الجزاءات وإجراءات الإدراج في القوائم والرفع منها وإجراءات الاستثناء من الإدراج. وسمح هذا التدبير الرامي إلى تيسير بناء القدرات بتعريف الموظفين المعينين حديثا بنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ومكّن من تعزيز اتصالات الفريق على مستوى العمل مع الحكومة الأفغانية. واتُّخذ هذا الإجراء بتوقيت مناسب جدا على وجه الخصوص بالنظر إلى أن تولي حكومة جديدة لزمام الأمور اقترن أيضا باعتماد نظم جديدة فيما يتعلق بالجزاءات وبتغيير بعض الموظفين المعنيين بها.

---

(١٨) انظر مثلا:

Allah Studios presents a new video message from the Islamic Movement of Uzbekistan: Ramaḍān Message Jund" .and Message on the Caliphate", 3 May 2015

(١٩) متاحة في الموقع: www.un.org/sc/committees/1988/pdf/1988Dari.pdf.

(٢٠) متاحة في الموقع: www.un.org/sc/committees/1988/pdf/1988Pashto.

٣٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أعادت الحكومة الأفغانية تخصيص جهة تنسيق وطنية ضمن مجلس الأمن القومي تُعنى بجميع المسائل ذات الصلة بالجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨(٢٠١١). ويمكن الاتصال بهذه الجهة على العنوان: nationalcontactpoint@nsc.gov.af.

ثامنا - قائمة الجزاءات وتعهدها

٣١ - لم تُدخل على القائمة سوى تغييرات طفيفة خلال الأشهر السبعة الماضية. فمنذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أقرت اللجنة إدراج اسمين جديدين في القائمة. ولم ترفع أسماء أي أفراد أو كيانات من القائمة.

تاسعا - تنفيذ الجزاءات

١ - حظر السفر

٣٢ - لا يزال تنفيذ الحظر المفروض على سفر الأفراد المدرجين في القائمة يشكل تحديا. ويواصل فريق الرصد رصد تقارير منتظمة ولكنها غير مؤكدة في وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية تدعي سفر أفراد مدرجين في القائمة. وتزعم أغلبية هذه التقارير أن سفر هؤلاء الأفراد ذو صلة بالجهود الجارية لبدء عملية مفاوضات مباشرة بين حركة طالبان وحكومة أفغانستان. ولم يتلق فريق الرصد من أية دولة عضو تأكيدا رسميا بحدوث أي من هذه الانتهاكات المحتملة.

٣٣ - ولا يزال حظر السفر أحد التدابير القوية لنظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) التي تكترث لها حركة طالبان. فخلال مؤتمر عقد مؤخرا في بوغواش، انتقد أعضاء حركة طالبان المشاركون حظرَ السفر وذكروا أنهم لا يستطيعون التحرك بحرية[٩]. ولذلك يظل التنفيذ الصارم لحظر السفر المفروض على جميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة فرصة للحفاظ على التأثير على قيادة حركة طالبان.

٣٤ - وقد لاحظ فريق الرصد خلال عمله مع الدول الأعضاء منذ بداية عام ٢٠١٥ زيادة في استخدام الإخطارات الخاصة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) - مجلس الأمن بشأن الأفراد المدرجين في القائمة. وقام المكتب المركزي الوطني لإنتربول أيضاً بربط جميع المعابر الحدودية البرية والجوية الرسمية لأفغانستان إلكترونياً بقواعد البيانات المختلفة للإنتربول، مما يتيح التحقق مباشرة من المسافرين والركاب بالرجوع إلى الإخطارات الخاصة.

٣٥ - ولكن يظل هناك موطن ضعف. وهو أن أي تعديلات تطرأ على قوائم مجلس الأمن تبلّغ إلى جميع الدول الأعضاء عن طريق نشرة صحفية ومذكرة شفوية رسمية. ويعني تعدد المراسلات أن سلطات الدول الأعضاء والجهات المعنية من القطاع الخاص تكون على دراية بأي معلومات جديدة تتعلق بالأفراد المدرجين في القائمة اعتبارا من اللحظة التي تصبح فيها هذه المعلومات متاحة. وتخاطب الإخطارات الخاصة بصورة مباشرة قوات الشرطة في الدول الأعضاء وفي حالات كثيرة يتم تحميلها مباشرةً في نظم مراقبة الحدود وإدارتها. إلا أنه لا توجد فيما يبدو آلية متعددة الطبقات معادِلة للإخطار والاتصال فيما يتعلق بالتحديثات المناظرة للإخطارات الخاصة ضمن نظام إنتربول المغلق. ويستلزم الأمر مزيدا من المراسلات بين السلطات المختلفة داخل كل دولة من الدول الأعضاء لكفالة اطلاع قوات الشرطة لديها على آخر المعلومات عن الإخطارات الخاصة. ويمكن تبسيط هذه العملية إذا أبلغت اللجنة بانتظام الجهات المعنية بالإخطارات الخاصة التي جرى تحديثها خلال إطار زمني معين.

٣٦ - ويوصي فريق الرصد بأن تقوم اللجنة سنويا بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بالإخطارات الخاصة التي جرى تحديثها في العام السابق، اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٥.

٣٧ - ويمكن أن يتضمن هذا التحديث أيضاً الإخطارات الخاصة التي تتوافر بشأنها معلومات بيومترية مثل الصور الفوتوغرافية. ولتجنب فرض موعد نهائي جديد لعمل اللجنة خارج ولايتها، يقترح فريق الرصد أن يرسل التحديث بالاقتران إلى المراسلات الرسمية التي يوجهها رئيس اللجنة في إطار الاستعراض السنوي للقائمة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٠ (٢٠١٤).

٢ - تجميد الأصول

(أ) الإطار التنظيمي

٣٨ - قامت حكومة أفغانستان منذ نهاية عام ٢٠١٤ بتحسين الإطار القانوني والتنظيمي باطراد بما يدعم تنفيذ تجميد الأصول المفروض على الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة في أفغانستان. وفي عام ٢٠١٤، مررت أفغانستان قانون مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وتعمل الحكومة حاليا على وضع الصيغة النهائية للائحة التنفيذية لهذا القانون. ولكفالة تنفيذ كل من القانونين ولائحتيهما بصورة سلسة، أنشأت الحكومة لجنة تنسيق رفيعة المستوى يرأسها وزير المالية وتضم ممثلين لوزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن الوطني، والمديرية الوطنية للأمن، ومركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان، وإنتربول، لإعداد الإطار التنظيمي للقانونين. ويتمثل أحد التحديات الراهنة في تنفيذ تدابير

تجميد الأصول على الأصول غير المنقولة (الحيازات العقارية). فسندات ملكية الأراضي والمباني لم تكتسب بعدُ الطابع الرسمي على نطاق وطني. وتتطلب التدابير التي تتخذ في هذا المجال قدرا كبيرا من البحوث الاستدلالية وتستغرق وقتا طويلا للغاية. ويقول المحاورون الرسميون إن السلطات الأفغانية المختصة بدأت في معالجة هذه المسألة.

٣٩ - وبدأت حكومة أفغانستان أيضاً مناقشات بشأن وضع قائمة محلية للجزاءات. وإضافة إلى ذلك، مررت الحكومة في بداية عام ٢٠١٥ لائحة جديدة تتعلق بحاملي المبالغ النقدية. واعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٥، لم يعد يسمح للأفراد بعبور الحدود الأفغانية وبحوزتهم مبالغ نقدية تتجاوز ٠٠٠ ١٠ دولار. ويتعين إجراء جميع المعاملات التي تتجاوز هذا المبلغ من خلال القطاع المصرفي التجاري. وإضافة إلى ذلك، وُضعت لوائح جمركية جديدة تحظر تصدير الذهب من البلد إلا لإعادة تشكيله. ونتيجة لذلك لم يعد من الممكن نقل الذهب من البلد باعتباره عملة شبه فرعية (على الأقل بصفة قانونية). ويعتزم تمرير لائحة مماثلة بالنسبة للأحجار الكريمة.

٤٠ - ويجري إحراز تقدم مطرد في تسجيل مكاتب الحوالة، حتى خارج المكاتب الكبيرة. ويشارك مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية والمصرف المركزي الأفغاني (مصرف دا أفغانستان) حاليا في برنامج وطني للتواصل والتوعية تموله وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشجيعا لمكاتب الحوالة على التسجيل الطوعي، يسمح مصرف دا أفغانستان لمقدمي الخدمات المالية المسجلين بالمشاركة في عملية البيع الأسبوعي للعملات الصعبة. ونظرا لأن هذه العملات الصعبة تباع بسعر تفضيلي، فإن هذه المشاركة تسمح لمقدمي الخدمات المالية المسجلين بزيادة أرباحهم من مبادلة العملات.

٤١ - ويقول محاورو فريق الرصد الرسميون إن مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية جمد حسابات متتالية لشركة حاجي خير الله الحاج عبد الستار للصرافة (Tae.010) (Haji Khairullah Haji Sattar Money Exchange) خلال العام الماضي. وقد حاول عبد الستار عبد المنان (Tai.162) وخير الله باركزاي خُداي نظر (Tai.163) إعادة إنشاء شركتي الصرافة الخاصتين بهما من خلال نقل السيطرة شبه الكاملة على الشركة إلى شركاء متعددين يعملون كواجهة لكل من الشخصين المدرجين في القائمة. إلا أن هذه التحويلات لم تؤثر على ملكية المستفيد من الكيان. ونتيجة لذلك، بمجرد أن علم مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية بهذه المحاولة الواضحة لتفادي التدابير الجزائية التي فرضها مجلس الأمن، أعاد تطبيق تجميد الأصول على الحسابات المنشأة حديثا وإغلاق مكاتب الكيان في مدينة هرات.

(ب) استغلال حركة طالبان لإمكانات التعدين في أفغانستان

٤٢ - لا تزال حركة طالبان تدر أموالا طائلة من خلالها قيامها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، باستغلال الموارد الطبيعية في أفغانستان بصورة غير قانونية. ولم يطرأ تغير استراتيجي على الحالة المبينة في التقرير الخامس لفريق الرصد الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/888). إلا أن فريق الرصد تمكن خلال زياراته إلى الولايات الأفغانية منذ صدور التقرير الخامس من استقاء تفاصيل إضافية عن المحاولات المختلفة التي يقوم بها المتمردون للاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية في أفغانستان.

٤٣ - ويقول المسؤولون الأفغان إن حركة طالبان تمكنت من السيطرة على عمليات تعدين كبيرة في ولاية ننغرهار. ويبدو أن تعدين الطَلق يمثل شاغلا خاصا. وفي ولاية هرات يشن المتمردون بانتظام هجمات على مواقع محاجر الرخام. ووقع أحدث هذه الهجمات في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. ويقول مسؤول الأمن الأفغانيون إن الهدف الاستراتيجي لهذه الهجمات هو تخويف أصحاب الشركات المحلية من أجل ابتزاز مدفوعات من عمليات التعدين القانونية وسرقة معدات التعدين. وتقوم الجماعات التابعة لحركة طالبان أيضاً بفرض ''ضرائب'' بانتظام على مركبات النقل على الطرق المؤدية من مناجم الرخام إلى مدينة هرات[٢١].

٤٤ - ووفقا لمحاوري فريق الرصد من داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، نجحت حركة طالبان في السيطرة على طريقين من الطرق الرئيسية الثلاث المؤدية إلى منجم اللازَوَرْد في شمال الولاية. ولذلك فربما تكون حركة طالبان حاليا في وضع يتيح لها ابتزاز مدفوعات من نقل اللازَوَرْد المستخرج من المناجم. ولكن وفقا للمحاورين الأفغان، قرر مجلس الأمن الوطني في أفغانستان إرجاء تجديد رخصة التعدين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ نتيجة لوجود نزاع قانوني بين حامل الرخصة السابق والحكومة[٢٢]. ونتيجة لذلك، لا يمكن في الوقت الحالي تعدين كميات جديدة من اللازورد بصورة قانونية في أفغانستان[٢٣]. وفي الوقت

---

(٢١) مدينة هرات هي النقطة الرئيسية لتصدير الرخام المستخرج من محاجر الولاية.

(٢٢) انظر على سبيل المثال: Pahjwok Afghan News ''Azure worth 1b afs seized in Badakhshan,'' 14 February 2015.

(٢٣) توجد ثلاثة أماكن لتعدين اللازورد في أفغانستان. وتوجد هذه المناجم الثلاثة كلها في ولاية بدخشان، حيث يوجد واحد منها في مقاطعة جرم، والثاني في مقاطعة كُران ومُنجان، والثالث في مقاطعة زيبك. إلا أن منجما واحدا منها فقط لديه ترخيص ساري المفعول من وزارة المعادن والنفط.

نفسه، يقول المسؤولون الأفغانيون إن حركة طالبان أنشأت عملية غير قانونية لتعدين الذهب في مقاطعة راغيستان بشمال ولاية بدخشان.

٤٥ - ولا تزال حركة طالبان مستمرة في استغلال المناجم في المناطق الخاضعة لسيطرتها أو نفوذها في ولايات غزني ووروداك وساري بول وقندهار وباكتيا وهلمند وخوست ولوغار وزابل، وضالعة في تهريب المنتجات منها إلى الخارج. ولا يوجد تقدير دقيق لدخل طالبان الكلي من عمليات التعدين غير القانونية وأنشطة الابتزاز هذه. إلا أن عددا من المسؤولين الأفغان وصفوا الدخل المتأتي من هذه الأنشطة بأنه كبير جدا، ربما لا يقل عن عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا، على الصعيد الوطني، ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الإيرادات التي تدرها حركة طالبان من المخدرات.

٤٦ - وحكومة أفغانستان على تُدرك جيدا أن المتمردين يقومون بصورة غير قانونية باستغلال الموارد الطبيعية للبلد باعتبارها أحد مصادرها المالية لتمويل الحرب على قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ولذلك قامت وزارة المناجم والنفط، كخطوة أولى في سبيل التصدي لهذه المشكلة، بإعداد قاعدة بيانات بجميع عمليات التعدين المرخص لها في البلد، بما في ذلك مكانها في أفغانستان. وتعمل الوزارة حاليا على تمحيص البيانات الواردة في هذه القائمة، بهدف إصدارها كوثيقة رسمية بعد الحصول على الموافقة الرسمية. ووافق المسؤولون في وزارة المعادن والنفط على تقديم القائمة إلى اللجنة بمجرد إصدارها رسميا كوثيقة حكومية. ومن شأن قائمة رسمية من هذا القبيل أن تمكّن تجار الموارد الطبيعية داخل أفغانستان والتجار الإقليميين والدوليين من التثبت مما إذا كانت المادة المعروضة آتية من عمليات تعدين مرخص لها أم لا.

٤٧ - ويوصي فريق الرصد بأن تدرج اللجنة هذه القائمة في مراسلتها القادمة مع جميع الدول الأعضاء بشأن التعدين غير القانوني، من أجل توعية الجهات المعنية من القطاع الخاص وتمكينها من تعزيز عملياتها لتوخي العناية الواجبة (انظر الوثيقة S/2014/402، الفقرة ٥٥).

(ج) أصول طالبان من المخدرات

٤٨ - وفقا للبيانات التي وفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفريق، سجلت أفغانستان رقما قياسيا في زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠١٤[٢٤]. فقدر قدرت

(٢٤) انظر على سبيل المثال: United Nations Office on Drugs and Crime and the Islamic Republic of Afghanistan Ministry of Counter Narcotics, ″Afghan Opium Survey 2014. Cultivation and Production″ Kabul,

المساحة الكلية لزراعات خشخاش الأفيون في أفغانستان بنحو ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار في عام ٢٠١٤، بزيادة نسبتها ٧ في المائة عن العام السابق. وفي عام ٢٠١٤ بلغ متوسط سعر شراء الأفيون الجاف في وقت الحصاد من المزرعة مباشرة (المرجح بالإنتاج) ١٣٣ دولارا للكيلوغرام. ونتيجة لذلك بلغت القيمة الكلية لإنتاج الأفيون في أفغانستان، بسعر الشراء من المزرعة، ٨٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

٤٩ - ولا تزال صورة الأخطار التي تقدمها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية - التي تتولى تحديد أماكن جماعات المتمردين المختلفة ومناطق عملياتهم في البلد - تبين وجود تداخل مع المناطق التي تجري فيها زراعة المخدرات وتكريرها في أفغانستان. وأبرز هذه الحالات مقاطعة سانغين في ولاية هلمند. وحسب تقدير محاوري الفريق الرسميين، يفسر الموقع المركزي لهذه المقاطعة في شبكة النقل في جنوب أفغانستان، فضلا عن وجود عدد من مختبرات الهيروين فيها، سبب استمرار حركة طالبان في بذل جهود كبيرة للحفاظ على سيطرتها على المقاطعة. ولذلك تشير المعلومات التي قدمها محاورو الفريق الرسميون والبيانات التي جمعها الفريق خلال زياراته المختلفة إلى أفغانستان منذ بداية عام ٢٠١٥ فيما يبدو إلى أن الجزء الأكبر من قيمة إنتاج الأفيون بسعر المزرعة في أفغانستان أفاد المتمردين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - حظر توريد الأسلحة

٥٠ - يواصل كبار المسؤولين الأفغان في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التأكيد على أن حركة طالبان وغيرها من جماعات التمرد في أفغانستان مستمرة في شراء القسط الرئيسي من أسلحتها وذخيرتها من خارج أفغانستان في الدول الأعضاء المجاورة للبلد. ويبدو أن خط الإمداد هذا منتظم، وتواصل الحكومة الأفغانية التباحث والتفاوض مع الدول الأعضاء المعنية من أجل معالجة هذه المشكلة المستعصية.

٥١ - ومنذ صدور التقرير الأخير، واصل فريق الرصد إشراك مسؤولي الأمن الأفغان المعنيين بشأن مسألة استخدام قطع الغيار المنتجة صناعيا للأجهزة المتفجرة المرتجلة، من قبيل المفجِّرات، وأسلاك التفجير، وأزندة التشغيل من بُعد، وأطلع اللجنة بانتظام على هذه المسألة من خلال التقارير التي أعدها عن زياراته. ولم يحدث أي تغيير استراتيجي في هذا الصدد منذ نهاية عام ٢٠١٤. ولا تزال حركة طالبان تستخدم الأجهزة المتفجرة المرتجلة على نطاق

Afghanistan, November 2014. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: www.unodc.org/documents/crop-monitoring/Afghanistan/Afghan-opium-survey-2014.pdf.

واسع ودون تمييز في قتالها ضد القوات الحكومية. وعلى نحو ما توثقه التقارير المنتظمة الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن الزيادة المطردة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة كسلاح مفضل لدى طالبان هو أحد العوامل الرئيسية في الارتفاع المستمر في عدد ضحايا النزاع من المدنيين[٢٥].

٥٢ - وعلى النحو الذي استعرض في التقرير الخامس (انظر الوثيقة S/2014/888، الفقرة ٦١)، فقد أجرى الفريق مناقشات مفصلة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في صناعة التعدين الأفغانية ووزارة المناجم والنفط. وهذه الوزارة مكلفة، بالتعاون مع أجهزة الأمن الأفغانية، بإصدار تراخيص استيراد المواد المتفجرة اللازمة لعمليات التعدين إلى البلد والإشراف عليها. واستطلع الفريق بالتعاون مع هذه الجهات المتحاورة معه ما إذا كان بالإمكان إضعاف قدرة طالبان على الحصول على تلك القطع داخل البلد إضعافا كبيرا عن طريق زيادة تعزيز النظام الرقابي. وقد أصبح واضحا من خلال هذه المناقشات أن مواصلة تطوير الإطار الرقابي في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة قد أسفر بالفعل عن تعزيز الضوابط الداخلية واستحداث آليات شاملة للرصد والتدقيق تتطابق إلى حد بعيد مع الأفكار التي سبق لفريق الرصد طرحها في تقريره الثالث (انظر الوثيقة S/2013/656، الفقرات ٥٩-٦١). وبالتالي فمن غير المرجح أن تؤدي زيادة تعزيز مراقبة وإدارة المفجِّرات وأسلاك التفجير والمواد المتفجرة داخل أفغانستان إلى التأثير بشكل ملحوظ في فرص حصول طالبان على هذه القطع المنتجة صناعيا.

٥٣ - وبالإضافة إلى تعزيز آليات الرقابة الداخلية، هناك فرصة أخرى لتعطيل إعادة إمداد طالبان من قِبل صانعي الأجهزة المتفجرة المرتجلة لعلها تكمن في بذل مزيد من الجهود المتركزة على مصادر هذه القطع في خارج أفغانستان. وكان فريق الرصد قد أبرز بالفعل في تقريره الثالث أهمية الدور الذي تؤديه توعية الدول الأعضاء المجاورة لأفغانستان والدول الأعضاء الراغبة في الاستثمار في قطاع الصناعات الاستخراجية في أفغانستان توعية مناسبة بالأخطار[٢٦]. وسيواصل فريق الرصد التعاون مع الدول الأعضاء ذات الصلة بشأن هذه

(٢٥) توثق البعثة في آخر تقرير لها هذا الاتجاه وتعزو ٧٢ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة. انظر الوثيقة: United Nations Assistance Mission to Afghanistan "Afghanistan. Annual Report 2014. Protection of Civilians in Armed Conflict", Kabul, Afghanistan, February 2015, p. 2.. ويمكن الاطلاع عليها في العنوان:

http://unama.unmissions.org/Portals/UNAMA/human%20rights/2015/2014-Annual-Report-on-Protection-of-Civilians-Final.pdf.

(٢٦) انظر S/2013/656 ، الفقرة ٦٤.

المسألة بغية زيادة اهتمام السلطات المعنية بها. وتقوم المبادرات الإقليمية من قبيل عملية اسطنبول بشأن التعاون الأمني الإقليمي من أجل أفغانستان آمنة ومستقرة في ”قلب آسيا“ بدور هام أيضا في هذا الخصوص[٢٧].

عاشرا - عمل فريق الرصد

١ - التحليل والرصد والتنفيذ

٥٤ - لا يزال تركيز فريق الرصد منصبا، منذ أن قدم تقريره الخامس، على أعماله الرئيسية المتمثلة في تحليل التهديد الذي تشكله طالبان والمنتسبون إليها للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، وإسداء المشورة بشأن الإدراج في القائمة والتركيز على تعزيز أثر نظام الجزاءات. وتتجلى ميزة الفريق في قدرته على التعاون في العمل مع الحكومات في جميع أرجاء العالم، ولاسيما حكومة أفغانستان. ويتواصل الفريق أيضا مع أخصائيين خارجيين من أجل إجراء تقييم متكامل للتهديد الذي تشكله طالبان والجماعات المرتبطة بها، والنهوض بنظام جزاءات مُحدد الأهداف وفعال وعادل. وتتسنى المحافظة على هذه الجهود بفضل الخبرة التي اكتسبها الفريق في شؤون أفغانستان، إلى جانب خبرة المتخصصين في مجالات التمويل والأسلحة وتدابير أمن الحدود.

٢ - التعاون مع الدول الأعضاء والخبراء الأكاديميين وخبراء المجتمع المدني

٥٥ - بالإضافة إلى تعاون فريق الرصد مع حكومة أفغانستان وسائر الدول الأعضاء ذات الصلة، أقام علاقة تعاون جديدة مع مسؤولين في فرقة العمل المختلطة ١٥٠ التابعة للقوات البحرية المشتركة في المنامة. وفرقة العمل المختلطة هي قوة بحرية متعددة الجنسيات تضطلع بعمليات مكافحة الإرهاب في بحر العرب والمحيط الهندي. وتقوم بانتظام بضبط كميات كبيرة من المخدرات التي يبدو أنها أفغانية المنشأ[٢٨]. وسيعمل فريق الرصد، من خلال تعاونه مع فرقة العمل المختلطة ١٥٠ والحكومة الأفغانية، وكذلك مع مكتب الأمم

(٢٧) تتضمن هذه العملية فريق خبراء عاملا معنيا بمسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في أفغانستان. انظر الوثيقة: Heart of Asia - Istanbul Process "Regional Technical Group Meeting (RTG). Counter Terrorism Confidence Building Measure (CT-CBM). Outcome Report" Ankara, Turkey, 11 March 2015. يمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.heartofasia-istanbulprocess.af/wp-content/uploads/2014/04/Outcome-Document-of-CT-RTG-Ankara.pdf.

(٢٨) انظر على سبيل المثال: Combined Maritime Forces "CTF-150 ship seizes $22.4m heroin in Arabian Sea", 28 May 2014.

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على التحقق مما إذا كانت المخدرات المضبوطة تشكل جزءا من شبكة تمويل طالبان، وبالتالي تتيح الفرصة لتعزيز تجميد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

٥٦ - **ويوصي الفريق بأن تدعو اللجنة قيادة فرقة العمل البحرية المختلطة ١٥٠ إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة المخدرات الأفغانية، لأن ذلك من شأنه أن يساعد اللجنة على فهم مصادر التمويل غير المباشر لطالبان ومجموعة مختارة من الأفراد والكيانات المدرجين في قوائم الجزاءات.**

٥٧ - وواصل فريق الرصد أيضا التعاون مع الخبراء الأكاديميين وخبراء المجتمع المدني بشأن حركة طالبان والحالة في أفغانستان. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عمل الفريق مع محللين وأكاديميين أفغان خلال الزيارات التي قام بها إلى البلد. وبالإضافة إلى ذلك شارك الفريق في مؤتمرات عن أفغانستان والمنطقة في ديتشلي بارك وتشاثام هاوس في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفي مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك تعاون الفريق مع أكاديميين في الاتحاد الروسي وألمانيا وأوزبكستان وقيرغيزستان.

٣ - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

٥٨ - يواصل فريق الرصد التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويعرب عن امتنانه للدعم الذي يتلقاه بانتظام من البعثة تحت قيادة نيكولاس هايسوم، خلال الزيارات التي يقوم بها الفريق إلى البلد وفي الفترة الفاصلة بينها.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك يواصل فريق الرصد العمل مع الخبراء المعنيين باقتصاد المخدرات في أفغانستان التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد بدأ التعاون مع خبراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن صناعة التعدين الأفغانية بغية زيادة فهمه لهذا القطاع من الاقتصاد الأفغاني وتعميق تقييمه لما تقوم به طالبان من استغلال للموارد الطبيعية بشكل غير شرعي.

٤ - التعاون بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)

٦٠ - أرسى فريق الرصد تعاونا مكثفا ومتواترا مع المكتب المركزي الوطني لإنتربول في كابول. وهذا التعاون الجديد يسفر بانتظام عن تبادل تقييمات التهديد، فضلا عن تزويد الفريق بمعلومات رسمية عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في القوائم.

٦١ - وبفضل عمل مكتب الاتصال في نيويورك التابع لإنتربول وموظفي الأمم المتحدة المكلفين بدعم عمل الفريق، تلقى فريق الرصد أيضا معلومات هامة عن الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القوائم من مختلف المكاتب المركزية الوطنية لإنتربول الموجودة في الدول الأعضاء.

٥ - المساهمة في النقاش العام

٦٢ - يرحب فريق الرصد بأي تعليقات على التحليل والاقتراحات الواردة في هذا التقرير، ويمكن إرسال التعليقات بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: 1988mt@un.org.

المرفق: الهيكل التنظيمي لحركة طالبان

ردت حركة طالبان على شائعات وفاة قائدها الملا عمر بنشر سيرته الذاتية إلى جانب لمحة عامة عن هيكلها التنظيمي الداخلي المزعوم، وذلك في متابعة لرسالة مماثلة مؤرخة أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي تناقض ملحوظ مع الرسالة السابقة، توضح رسالة عام ٢٠١٥ أن المسؤولية المركزية عن اتخاذ القرارات تقع على عاتق الملا أختر منصور.

الهيكل المركزي لحركة طالبان

ألف – مكتب أمير المؤمنين -يدعي الموقع الشبكي لحركة طالبان أن الملا عمر لا يزال يشرف على نائبه الملا أختر منصور، ومجلس القيادة، والجهاز القضائي، وتسع لجان تنفيذية، وثلاثة أجهزة إدارية أخرى؛

باء – مجلس القيادة – يدعي الموقع الشبكي لحركة طالبان أن المجلس يضم ''٢٠ عضوا'' من بينهم محمد حسن بابار (TAi. 002)، والملا محمد الله مطيع المعروف أيضا باسم الملا ناناي (TAi. 068)، ومحمد حسن رحماني (TAi. 096)، ونور محمد ثاقب (TAi. 110)، والمولوي كبير (TAi. 003) وقيوم ذاكر (غير مدرج، التحق مجددا بالمجلس منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، والمولوي سيد عبد الرحمن (غير مدرج)، وعبد القدير بصير (TAi. 128)، والملا شيرين (غير مدرج)، والملا محمد رحمة الله (غير مدرج)؛

جيم – المحاكم والقضاة – يرأسها، حسبما أفادت به التقارير، الحاج المولوي عبيد الله أخوندزادا (غير مدرج)

لجان حركة طالبان و ''أجهزتها'' (المديريات المستقلة):

١ – اللجنة العسكرية – تعين اللجنة العسكرية حكام الظل في الولايات ونوابهم لجميع الولايات الـ ٣٤، وحكام الظل في المقاطعات، وقادة الجماعات وقادة الفرق في كل مقاطعة. ويقال إن اللجنة لها صلاحياتها الخاصة، وإنها تنظم تدريب قوات طالبان. وتفيد التقارير بأنها تحت قيادة الملا إبراهيم سادار (غير مدرج؛

٢ – اللجنة السياسية – تضم طيب آغا (غير مدرج)، والحاج دين محمد (TAi. 043)، وشهاب الدين ديلاوار، وعبد السلام حنفي (Tai.027)؛

٣ – اللجنة الثقافية – أمير خان متقي (TAi. 026) ؛

٤ – اللجنة المالية والاقتصادية – الملا غل آغا اسحاقزى (TAi. 147)؛

٥ - لجنة الصحة - الملا عباس آخوند (TAi. 066)؛

٦ - لجنة التعليم؛

٧ - لجنة التوعية والإرشاد؛

٨ - لجنة السجناء؛

٩ - لجنة المنظمات غير الحكومية؛

١٠ - جهاز منع الإصابات في صفوف المدنيين؛

١١ - جهاز الشهداء وذوي الإعاقة؛

١٢ - جهاز جمع الإيرادات الخاصة وتنظيمها.

كبار زعماء طالبان غير المدرجين في قوائم نظام الجزاءات

لا تتضمن قائمة الجزاءات معظم قادة حركة طالبان الذين برزوا حديثا في الولايات. وقد تضمن مرفق التقرير السابق بالفعل أسماء تسعة من الأفراد الـ ٣٣ الواردة أسماؤهم أدناه. وقد وضعت نجمة (*) إلى جانب أسمائهم. وقام الفريق أيضا، لكي يبين شبكات حركة طالبان، بوضع الانتماء الأصلي للأفراد بين قوسين على النحو التالي: (ش ك) = شبكة شورى كويته؛ (ش ب) = شبكة شورى بيشاور؛ (ش ح) = شبكة حقاني.

الاسم	المنصب
القارئ فصيح الدين (ش ك) (*)	حاكم الظل، بدخشان
الدكتور فضل الله (ش ك)	قائد عسكري، بدخشان
الملا أمان الدين (ش ك)	قائد عسكري، بدخشان
الملا عبد الحكيم، المعروف أيضا باسم عبد القيوم	(ش ك)، حاكم الظل، بادغيس
المولوي محمد (ش ك)	حاكم الظل، باغلان
الملا سيد سليمان آغا (ش ك)	حاكم الظل، دايكوندي
المولوي باز محمد (ش ك) (*)	حاكم الظل، فراه
المولوي صلاح الدين (ش ك/ش ح)،	حاكم الظل، فرياب
المولوي صدر الدين سرهدي (ش ح)	حاكم الظل، غزني
الدكتور خليلي (ش ح)	أحد قادة حقاني، غزني-باكتيا
المولوي عبد الخالق (ش ك) (*)	حاكم الظل، غور
الملا جيلاني (ش ك)	حاكم الظل لطالبان، هلمند
المولوي عبد الولي شعيبخل (ش ك)	حاكم الظل لطالبان، هرات
الحافظ محب الله (ش ك)	حاكم الظل لطالبان، كابل
المولوي غاد حاجي لالا (ش ب) (*)	حاكم الظل لطالبان، قندهار
غازي نور الله (ش ب)	حاكم الظل، كابيسا

القارئ بريَل (ش ب) (*)	حاكم الظل لطالبان، لغمان، كابيسا، بانشير، بروان
المولوي أحمد جان (ش ح)	حاكم الظل لطالبان، خوست
المولوي محمد عمر مخلص (ش ك)	حاكم الظل لطالبان، كونار
المولوي عبد السلام (*)	حاكم الظل لطالبان، قندز
شاه رحمن (ش ح)	أحد قادة حقاني، قندز
القارئ زبير (جند الله)	رئيس جماعة جند الله، قندز
المولوي أمين جان كوشي (ش ب)	حاكم الظل لطالبان، لغمان
المولوي أمير أحمد غل (ش ب)	حاكم الظل، ننغرهار
عبد الرحيم مسلم دوست	(تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) قائد التنظيم، ننغرهار
المولوي عبد القيوم روحاني (ش ك) (*)	حاكم الظل، نمروز
المولوي عصمت الله (ش ب)	حاكم الظل، نورستان
الملا آدم خان كوشي (ش ح)	أحد قادة حقاني، باكتيا لوغار
المولوي إسماعيل (ش ب) (*)	حاكم الظل، بروان
المولوي نجيب الله عطاء الله (ش ك)	حاكم الظل، ساري بول
القارئ أحمد الله ملاخل (ش ب) (*)	حاكم الظل، ورداك، عضو سابق في الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار (QDi. 088)
المولوي نصر الله مطيع الله (ش ب)	حاكم الظل، زابل
منصور دادالله (حركة فدائيي محاذ)	قائد في الحركة، زابل

المصدر: حكومة أفغانستان